الأمم المتحدة

E/CN.17/2013/3/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 June 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة العشرون

١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير الاجتماع الإقليمي المعني بحالة التنفيذ في آسيا والمحيط الهادئ

١ - عُقد في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الاجتماع الإقليمي المعني بحالة تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، بدعوة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الآسيوي.

٢ - وحضر الاجتماع أكثر من ١٧٠ مشاركا، منهم ممثلو الحكومات والمجموعات الرئيسية[(١)] وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وشارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة التالية أسماؤها: الاتحاد الروسي، أستراليا، أفغانستان، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، بوتان، تايلند، تركيا، توفالو، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساموا، سري لانكا، سنغافورة، الصين، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، كيريباس،

(١) منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢، تم الاعتراف بأن الحكومات وحدها لا تستطيع تحقيق التنمية المستدامة. وقد تم تأكيد هذه الفكرة في الوثيقة الختامية البارزة للمؤتمر المعنونة ''جدول أعمال القرن ٢١: برنامج العمل للتنمية المستدامة''، التي تبلور فيها هذا المفهوم، والتي حددت تسعة من قطاعات المجتمع بوصفها القنوات الرئيسية التي يمكن للمواطنين من خلالها أن ينظموا أنفسهم ويشاركوا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الأمم المتحدة. وتعرف هذه القطاعات التسعة رسميا باسم ''المجموعات الرئيسية'' (انظر الصفحة http://:html.majorgroups/org.un.sustainabledevelopment).

180713 170713 13-37674 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ماليزيا، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، الهند، اليابان.

٤ - وشارك بصفة مراقبين ممثلو كل من مصر، والأردن، وعُمان، ولبنان، ودولة فلسطين، وتونس، واليمن.

٥ - وأدلى ببيانات استهلالية كل من نولين هايزر الأمينة التنفيذية للجنة، ويونغ وو بارك المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل البرنامج في آسيا والمحيط الهادئ، ودانييلي بونزي كبيرة أخصائيي البيئة في مصرف التنمية الآسيوي. وألقى نورلان كاباروف وزير الحماية البيئية في كازاخستان كلمة عن طريق الفيديو. ووجهت كيم لي تشوي ممثلة رابطة الأمم المتحدة في ماليزيا خطابا خاصا إلى الشباب.

٦ - وانتخب الاجتماع أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

فاناك تشون (كمبوديا)

نواب الرئيس:

أحمد سليم (ملديف)

بيزيتا نوميا سيمي (ساموا)

أزكار تازيف (كازاخستان)

المقرر:

يوبا راج بوسال (نيبال)

٧ - واعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي:

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب.

٣ - إقرار جدول الأعمال.

٤ - النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المنظورات الإقليمية بشأن العمليات العالمية:

(أ) النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الحالة الراهنة للعمليات العالمية والآثار المترتبة بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) منظورات المنطقة بخصوص العمليات العالمية:

'١' الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة: البعدان العالمي والإقليمي؛

'٢' أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

'٣' وسائل التنفيذ: تمويل التنمية المستدامة وتطوير التكنولوجيا ونقلها؛

'٤' المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الأولويات الوطنية، وتنفيذ الترتيبات الإقليمية، ومجالات التعاون الإقليمي، ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٦ - مسائل أخرى.

٧ - اعتماد التقرير والموجز الذي أعده الرئيس.

٨ - اختتام الاجتماع.

٨ - وناقش المشاركون خلال الاجتماع التي مدته ثلاثة أيام مسألة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك وسائل تنفيذ تلك الخطة. وعرضوا وجهات نظر الحكومات والمجموعات الرئيسية والمجتمع الدولي بشأن هذه الجوانب وغيرها من جوانب متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونُظم في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ اجتماع جانبي بعنوان ''التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادي: بحور من الفرص''.

٩ - واعتُمد التقرير عن الاجتماع في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٠ - ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير الموجز الذي أعده الرئيس عن الآراء التي أعربت عنها دول المنطقة خلال الاجتماع والتجارب والمنجزات التي أبلغت عنها والتحديات التي واجهتها. ويتضمن المرفق الثاني موجزا للاجتماع الجانبي المذكور في الفقرة ٨ أعلاه.

١١ - واتفق المشاركون على أن هذا التقرير، بما في ذلك مرفقاته، ينبغي اعتباره جزءا من العملية العالمية لتحديد أهداف التنمية المستدامة ومن سائر العمليات العالمية ذات الصلة.

المرفق الأول

الموجز الذي أعده الرئيس

ألف - البند ٤ من جدول الأعمال: النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المنظورات الإقليمية بخصوص العمليات العالمية

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة: البعدان العالمي والإقليمي (البند الفرعي (ب) '١')

١ - من ضمن المواضيع الرئيسية التي برزت في المناقشات بشأن البند ٤ (ب) '١' الحاجة إلى الاتساق والتكامل وإلى إضفاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى قيمة على المؤسسات القائمة. وتم التأكيد على الحاجة إلى احترام مبادئ ريو[أ]، ولا سيما المبدأ ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، كما تم التأكيد على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة.

٢ - وبالإضافة إلى ذلك أثيرت المسائل التالية: (أ) أسلوب عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ (ب) دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ (ج) دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣ - أسلوب عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى - كرر ممثلو الحكومات تأكيد العديد من جوانب مهام المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بصيغتها المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي ننشده'' (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). وعلى وجه الخصوص أكدوا مجددا ضرورة أن يتسم المنتدى بالشمولية وأن يسمح بزيادة مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك أكد المشاركون أن المنتدى يمكنه أن: (أ) يعزز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ (ب) يستفيد من تجارب لجنة التنمية المستدامة؛ (ج) يتجنب الازدواجية مع مهام المنتديات الأخرى؛ (د) يعتمد جدول أعمال يتميز بالدينامية والتركيز والمنحى العملي. وأضافوا أن نتائج المنتدى ينبغي ألا يُتفاوض عليها، بل ينبغي أن يظهر جدواها بوضوح من خلال المقارنة مع نتائج المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة. وأُبرز الخيار المتمثل في دمج المنتدى في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وقدم ممثلو المجموعات الرئيسية توصيات بشأن جملة

(أ) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

من النقاط منها ما يلي: إنشاء آليات المساءلة؛ وتحديد مهام المقررين الخاصين؛ وإسناد دور إلى المنتدى فيما يتعلق بتتبع التقدم المحرز نحو التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة، مثل الأمن الغذائي؛ وتطبيق نهج أصحاب المصلحة المتعددين في كل مستوى من مستويات الحكم، بما في ذلك في المنتدى نفسه، وتطبيق مبدأ الولاية الاحتياطية[ب]. وشددوا على ضرورة أن يتيح المنتدى مشاركة جميع الدول على قدم المساواة، لا سيما في صنع القرار.

٤ - دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي - اقتُرح أن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا قياديا بوصفه الآلية المؤسسية الرئيسية للتنمية المستدامة.

٥ - دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - اعتبر ممثلو الحكومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منصة مناسبة للجهود الإقليمية في مجال التنمية المستدامة. وأكدوا أن اللجنة ينبغي أن تضطلع بدور قيادي في ضمان التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد من أجل التعجيل بالعمليات الإقليمية للتنمية المستدامة. ومن ضمن المهام التي أوصي بأن تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ما يلي: قيادة العمليات التحضيرية الإقليمية لدورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتعاون الوثيق مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات أخرى؛ والإعلان عن التوجهات العامة في مجال السياسات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والاضطلاع بمهام التوجيه والتهيئة والترابط والإعلام والرصد والتقييم؛ وتوسيع نطاق تطبيق الممارسات الرشيدة. واقتُرح أيضا أن تركز اللجنة على المسائل المحورية عوضا عن قطاعات محددة، وأن تشكل آليات لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة. وينبغي للجنة أن تأخذ في اعتبارها قدرات الأمانة العامة وقدرات الدول الأعضاء فيها، وأن تستخدم الموارد الموجودة وتتفادى إنشاء هياكل بيروقراطية جديدة، وتشرك جميع أصحاب المصلحة. وجرى التأكيد أيضا على أن التعاون المنهجي مع اللجان الإقليمية من شأنه أن ييسر تعزيز آليات الإبلاغ والمساءلة فيما يتعلق بالتنفيذ. وينبغي أن تعمل اللجنة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف على تيسير إدارة الموارد المشتركة من قبيل المحيطات. وطلب ممثلو المجموعات الرئيسية من اللجنة تعزيز تعاونها مع أصحاب المصلحة. وأبرز ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الهام الذي يقوم به المنسقون المقيمون للأمم المتحدة في كفالة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ودور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

(ب) مبدأ تخويل سلطة اتخاذ القرار لأدنى المستويات الممكنة من الناحية العملية. ويُعرِّف قاموس أوكسفورد المختصر للغة الإنكليزية الولاية الاحتياطية (subsidiarity) بأنها ''المبدأ الذي يقتضي اضطلاع السلطة المركزية بمهام احتياطية فقط، وألا تنفذ سوى المهام التي لا يمكن أداؤها على مستوى محلي أدنى''.

ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وغيره من الهيئات في كفالة التنسيق داخل المنظومة على الصعيد العالمي، وأشاروا إلى أهمية وجود صلات وثيقة بين الدور الذي تقوم به اللجنة في التنسيق الإقليمي وبين آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والعالمي.

أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (البند الفرعي (ب) '٢')

٦ - أهم المواضيع التي برزت من المناقشة بشأن البند ٤ (ب) '٢' هو الحاجة إلى الحد من الفقر استنادا إلى خطة للتنمية المستدامة والمنصفة. ويتسم هذا الموضوع بمزيد من الإلحاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي لا يزال يعيش فيها ثلثا فقراء العالم على الرغم من النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته. وتتصل أخطر التحديات بتزايد عدم المساواة والبطالة والتعرض لآثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ.

٧ - وشدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والإقرار بالحق في التنمية وبمبدأ السيادة. وأعيد تأكيد أهمية تطبيق مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متباينة. وأُعرب عموما عن الدعم لعمل الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة.

٨ - وناقش الاجتماع أيضا المسائل التالية: (أ) العلاقة بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة؛ (ب) المبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة وأسسها؛ (ج) الاستراتيجيات العامة؛ (د) نهج صياغة أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ (و) نهج التنفيذ؛ (ز) دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٩ - العلاقة بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة - أشار ممثلو الحكومات إلى أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما أشاروا إلى ضرورة وجود إطار عالمي موحد. وأُعرب عن رأي مفاده أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تقتصر على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وألاّ تشمل بُعدا رابعا يتعلق بالسلام والأمن البشري. وأكد بعض الممثلين أهمية مشاركة المجتمع المدني في آليات التنمية المستدامة على مستوى كل من المداولات ومراحل التنفيذ.

١٠ - المبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة وأسسها - قدم ممثلو الحكومات التوصيات التالية: (أ) ضرورة وضع مجموعة من الأهداف العالمية حقا، على أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع ظروف كل بلد على حدة؛ (ب) ينبغي أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة خالية من التعقيد وعملية وقابلة للقياس وأن تحقق التكامل بصورة متوازنة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل سد الثغرات القائمة بين جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية وبين التنمية المستدامة. وشملت المبادئ التوجيهية الهامة الأخرى التي تم تحديدها تلك الواردة في جدول أعمال القرن ٢١[ج]، ومبادئ ريو (ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة)، وغير ذلك من الالتزامات التي قطعت بالفعل في مجال التنمية المستدامة. وتم التأكيد على ضرورة عدم وضع شروط جديدة. وأعلن ممثلو المجموعات الرئيسية عن اتفاقهم في الرأي مع الوفود الحكومية وأكدوا على أهمية المبدأ ١٠ من مبادئ ريو، بشأن إتاحة المعلومات والمشاركة.

١١ - الاستراتيجيات العامة - أبرز ممثلو الحكومات الحاجة إلى تحقيق التكامل والتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ وإلى اتباع مسار كلي؛ وإبقاء التنمية الشاملة للجميع في صُلب الإطار، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاهتمام لقضايا المساواة بين الجنسين وغيرها من القضايا المتعلقة بالمساواة، فضلا عن العدالة الاجتماعية والبيئية؛ وإبقاء تركيز جدول الأعمال منصبّاً على النمو وإعطاء أولوية الحق في التنمية للبلدان النامية؛ والتأكيد على أهمية الحكم الخاضع للمساءلة؛ والتأكيد على الأمن البشري، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٠؛ والعمل مع الشباب بوصفهم شركاء في التنمية. وحذّر الممثلون أيضا من إيجاد قائمة تفصيلية لمشاكل العالم، والتركيز بشكل غير متوازن على حقوق الإنسان، إذ قد يفضي ذلك إلى سلسلة من الإملاءات على البلدان النامية.

١٢ - نهج وضع أهداف التنمية المستدامة - أعرب ممثلو الحكومات عن تأييدهم للعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة، وأوصوا بأن يتسم ذلك العمل بالانفتاح والشفافية، وأن يشجع على المشاركة وإقامة العلاقات بين الحكومات وأن يقوم على توافق الآراء. وسلط ممثلو المجموعات الرئيسية الضوء على مقترح للمشاركة من خلال فريق استشاري لأصحاب المصلحة المتعددين.

(ج) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

١٣ - الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - تم تحديد عدة أولويات لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

(أ) المسائل المتصلة بالاقتصاد - أبرز ممثلو الحكومات أهمية تعزيز النمو الاقتصادي باعتباره أمرا حاسما من أجل إيجاد فرص العمل؛ ونوعية النمو وفرص العمل؛ والنمو الأكثر مراعاة للبيئة؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والقضاء على التدابير التجارية التمييزية؛ وإيلاء الاهتمام لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك اتباع مسارات التنمية المرنة المنخفضة الكربون؛ وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وأشير إلى التحديات التي تشكلها الآثار المتفاقمة لتغير المناخ بوصفها أحد أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الإقليمية. وأشار ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الفرص التي يتيحها ''الاقتصاد الأزرق''. وستتطلب الإجراءات الرامية إلى المساعدة في القضاء على الفقر ومعالجة عدم المساواة تهيئة بيئة تفضي إلى التعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وتنفيذ نُهج يعزز بعضها بعضا لتشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونوّه ممثلو المجموعات الرئيسية إلى ضرورة الاعتراف بالعتبات البيئية الحاسمة؛ و ''حدود تحمل الكوكب''؛ والحاجة إلى إدراج تكاليف العوامل الخارجية في السوق؛ والحاجة إلى نظام مالي ديمقراطي وعادل. وأشار ممثلو المنظمات الدولية إلى أن القضاء على الجوع سيتطلب إجراء تغييرات في طريقة زراعة الأغذية وفي طلب المستهلكين، وإقامة أسواق عادلة والاستثمار في الموارد العامة؛

(ب) مسائل التنمية الاجتماعية - أوصى ممثلو الحكومات باتباع نهج متعدد الأبعاد لمعالجة الفقر المدقع وعدم المساواة والجوع وسوء التغذية، والصحة (معدل وفيات الرضّع والأطفال والصحة النفاسية)، وتمكين المرأة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، وتقلب أسعار الأغذية، والزراعة المستدامة، والمدن المستدامة، وأمن الطاقة وإمكانية الحصول عليها. وأبرز ممثلو المجموعات الرئيسية ضرورة معالجة قضايا التنمية الاجتماعية التالية: الوظائف الخضراء وتوفير فرص العمل الكريم؛ والعمل المنتج، بما في ذلك العمل المنزلي؛ والعدالة البيئية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والحقوق الجماعية في تقرير المصير؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (وهو أحد الأهداف المكرسة للمساواة بين الجنسين)؛ والحقوق الجنسية والصحية والإنجابية؛ والحماية الاجتماعية، بما في ذلك دفع الأجور المعيشية الأدنى؛ وتوفير مصادر الطاقة النظيفة المنخفضة الكربون؛ والسيادة الغذائية؛ وإيلاء الاهتمام لسبل العيش المستدامة، بما في ذلك للشباب؛ والحصول على التكنولوجيا الميسورة والمناسبة. وشدّد ممثل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الروابط بين الصحة والتنمية

المستدامة، والتحدي المستمر المتمثل في ضرورة وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، باعتبار ذلك أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنجز بسبب الحواجز الهيكلية والقانونية والاجتماعية وعدم المساواة. وطلب الممثل توفير الأدوية الأساسية المنقذة للحياة وجعلها ميسورة التكلفة عن طريق توسيع نطاق الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية لمدة ١٠ سنوات إضافية، ودعا إلى الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب اتخاذ إجراءات على مستويات عدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحق في الغذاء وإصلاح نظام حيازة الأراضي. وشدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحاجة إلى فهم واتخاذ إجراءات لمعالجة الجوانب المشتركة بين الفقر والبيئة؛

(ج) قضايا الاستدامة البيئية – أبرز ممثلو الحكومات الحاجة إلى تعزيز الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية للجبال والمحيطات والغابات. وجرى أيضا إبراز قضايا النظم المائية العابرة للحدود والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وأوصى ممثلو المجموعات الرئيسية أيضا بمضاعفة الإنتاج الزراعي دون إحداث المزيد من التغيرات في استخدام الأراضي. وأكدوا في هذا الصدد على الحاجة إلى ضمان أساليب الإنتاج المستدام، ووقف حصاد الغابات واتخاذ إجراءات من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، ودعوا إلى اتخاذ عدد من التدابير، بما في ذلك التدابير الرامية إلى معالجة مسألة الاستيلاء على الأراضي والموارد والمحيطات واستغلالها؛

(د) المسائل الشاملة لعدة قطاعات – أوصى ممثلو المجموعات الرئيسية بإيلاء الاهتمام للفئات الضعيفة في النظم التجارية؛ وبالإصلاح الزراعي المتمحور حول المزارعين، وهما مسألتان تشملان العديد من القضايا، بما في ذلك الإمكانية الأساسية للحصول على الموارد والسيطرة عليها؛ واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية؛ وأبعاد أخرى. وشددوا أيضا على أهمية المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة؛

(هـ) نحو جدول أعمال لتحقيق التحول – أبرز ممثلو الحكومات الحاجة إلى نموذج إنمائي جديد، من قبيل ما ورد وصفه في قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٥، بعنوان ”السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية“. وقد اعتمدت حكومة بوتان هذا النهج، الذي يشمل التحول من المسالك المسدودة إلى مسالك نافذة. وأشار ممثلو المجموعات الرئيسية إلى الحاجة إلى معالجة نموذج التنمية الفاشل، وإصلاح الإدارة الاقتصادية، وإعادة النظر بشكل جذري في مفهوم النمو، ومعالجة الأسباب الهيكلية الجذرية لعدم المساواة،

وهي: السيطرة على الموارد، والظلم الاجتماعي والتقصير في إعمال حقوق الإنسان، ولا سيما حق المرأة في الاستقلالية والسيطرة على جسمها.

١٤ - نهج التنفيذ - أبرز ممثلو الحكومات مسائل بناء القدرات، وتقديم الدعم للإبلاغ وإدارة البيانات، ومشاركة أصحاب المصلحة في مجال جمع البيانات على الصعيدين المحلي والوطني. وتكلم الممثلون أيضا عن إعداد سجل طوعي بالالتزامات. وأكد ممثلو الحكومات أيضا الحاجة إلى اتباع نهج تقرره الجهات المستفيدة ويأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية وتولي الجهات الوطنية زمام الأمور. وحثّ ممثلو المجموعات الرئيسية على إنشاء شراكات مع المجتمع المدني وآليات المساءلة لجميع الجهات الفاعلة. وأوصي بأن توفر الدول التمويل، اعترافا بأن المسؤولية الأساسية عن التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات. وشملت التوصيات الأخرى: اعتماد نهج مرحلي يتضمن فترات تنفيذ أقصر في حال اعتماد إطار زمني مدته ٣٠ عاما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم حوافز لتحقيق الأهداف (ولم يطبق ذلك النهج على الأهداف الإنمائية للألفية)؛ وتوفير التدريب والتعليم؛ وتقديم دعم خاص للصناعات والقطاع الخاص؛ وتعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيا الطاقة النظيفة؛ والاستفادة من القدرات الهندسية والعلمية والتكنولوجية الكبيرة من أجل إيجاد حلول عملية. وسلط ممثلو المنظمات الدولية الضوء على الحاجة إلى التركيز على ”توحيد الأداء“ على الصعيد القطري، وعلى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان على الحصول على التمويل للمبادرات البيئية الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية المستدامة.

١٥ - دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - اقترح ممثلو الحكومات أن تطرح اللجنة مبادئ يُسترشد بها في وضع أهداف التنمية المستدامة؛ وأن تيسر إنشاء برامج على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ وأن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وأن تستعرض التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف. وذكر أن ولاية اللجنة فيما يتعلق بتقديم الإسهامات إلى الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة قد تتطلب المزيد من التوضيح. وأوصى ممثلو المجموعات الرئيسية بأن تنشئ اللجنة روابط أفقية ورأسية قوية داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تمكين الرصد والتقييم بفعالية، وأن تيسر تنسيق الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية وتمكين أصحاب المصلحة.

وسائل التنفيذ: تمويل التنمية المستدامة وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية ونقلها (البند الفرعي (ب) [٣]٣)

١٦ - أوضح ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التطورات التي حدثت في تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وهو آلية التنفيذ الوحيدة

المعتمدة رسميا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وكان من المتوقع أن توضع أمانة الإطار، التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس مؤقت، على أن تنتقل المسؤولية عنها في وقت لاحق إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأوضح ممثل مصرف التنمية الآسيوي النهج الذي ينتهجه المصرف من أجل تعزيز النمو المراعي للبيئة عن طريق أربعة استراتيجيات برنامجية.

١٧ - وقد انبثقت المواضيع التالية، من بين أمور أخرى، عن حلقة النقاش والمداخلات: الحاجة إلى نقل التكنولوجيا والتعاون الإقليمي والدولي؛ والحاجة إلى سبل للتنفيذ تكون مناسبة ومتاحة، سواء فيما يتعلق بالتكنولوجيا أو المالية أو الفرص التجارية؛ والحاجة إلى النظر في طائفة واسعة من خيارات التمويل مع الوفاء بالالتزامات التي قُطعت فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٨ - وقد أثيرت المسائل التالية خلال الاجتماع.

١٩ - تمويل التنمية المستدامة - سلّم ممثلو الحكومات بالحاجة إلى جهود جماعية تهدف إلى معالجة التنمية المستدامة. وأبرزوا الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأكدوا أن التنمية المستدامة تعتمد على التمويل الإنمائي الطويل الأجل، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي يتطلب من البلدان النظر في طائفة من أدوات التمويل ومصادر تمويل النتائج الإنمائية. وأوضح الممثلون الحاجة إلى تعبئة المزيد من الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة، مشيرين إلى أن مبادئ الحكم الرشيد والكفاءة والفعالية هي مهمة من أجل التنفيذ، وأن تعبئة الموارد ليست سوى نصف التحدي، إذ يلزم تحسين فرص الحصول على التمويل ومواءمتها مع نتائج التنمية المستدامة. ونوّه المشاركون إلى ما يلاقيه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من صعوبات في الاعتماد على تعبئة الموارد المحلية باعتبارها وسيلة لتمويل التنمية المستدامة. ويشكل تزايد الديون الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا عقبة أمام تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة. وجرى التشديد على أن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية ستستفيد من ترتيبات تخفيف عبء الديون وتبسيط إجراءات الحصول على الأموال. وأعرب ممثلو المجموعات الرئيسية عن قلقهم إزاء نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي وذكروا أنه من الضروري إدماج العوامل الخارجية في أسعار السوق (وذلك على سبيل المثال من خلال تطبيق مبدأ الملوِّث يدفع، وفرض الضرائب على الملوّثين) ومعالجة المسائل المتعلقة بتسعير التحويل والملاذات الضريبية. واقترحوا فرض ضريبة على المعاملات المالية. واعتُبر أن

إجراء تقييمات مستقلة للتكنولوجيا وتطبيق المبدأ الوقائي تمثل أمواراً حيوية نظراً لأن التكنولوجيات الجديدة قد تكون لها آثار سلبية غير مقصودة.

٢٠ - نقل التكنولوجيا - أوضح ممثلو الحكومات الحاجة الماسة إلى بناء القدرات فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، مشيرين إلى أن البلدان التي تبكر باتباع التكنولوجيات السليمة بيئيا يمكن أن تدعم البلدان النامية الأخرى، وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي تعزيزه لكي يكمل التعاون بين الشمال والجنوب لا لكي يُتخذ بديلا عنه. وأشارت البلدان أيضا إلى مسألة حقوق الملكية الفكرية بوصفها إحدى العقبات في المنطقة الإقليمية أمام استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا. وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى الإصلاح من أجل معالجة مسألة الحوافز الضارة المقدمة للملوّثين. وشددت أيضا على أن الشراكات مع القطاع الخاص والجهود المبذولة للاستفادة منه من أجل زيادة كفاءة استخدام الموارد ستكون مطلوبة من أجل دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وأوصى ممثلو المجموعات الرئيسية بإقامة شراكات مع الأوساط العلمية والتكنولوجية. واقترح ممثلو الحكومات أن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتيسير التعاون بين أعضائها من أجل تطوير التعاون التقني بغرض نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية (البند الفرعي (ب) [٤])

٢١ - جرى تنظيم اجتماع جانبي بعنوان ”التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ: بحور من الفرص“، وذلك في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وهو اليوم الأول للاجتماع. وأشير في الاجتماع الجانبي إلى أن الإدارة المستدامة والعادلة لموارد المحيطات يمكن أن تساعد على الحد من الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد أولت اهتماما كبيرا للمحيطات ومراعاة الأفكار الواردة في الوثيقة، ومن أجل زيادة تعزيز الوعي باتفاق المحيطات (وهي مبادرة من الأمين العام). وجرى الإدلاء ببيانات في الاجتماع أسهمت في صياغة مشروع القرار الذي سيعرض على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها التاسعة والستين، وهو مشروع قرار يحدد أولويات المسائل المطروحة للمناقشة في الاجتماع الذي سيعقد في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية تحضيرا للمؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في سوفا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣.

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الأولويات الوطنية وتنفيذ الترتيبات الإقليمية، ومجالات التعاون الإقليمي ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (البند ٥)

٢٢ - تبادل ممثلو الحكومات المعلومات بشأن المبادرات والتحديات والتوقعات فيما يتعلق بالعملية التي تلي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وشدد بعض المشاركين، ولا سيما ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجموعات الرئيسية، على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات، وأكدوا أن بقاء الأمور على حالها أمر غير مقبول.

٢٣ - وكان من بين المبادرات والاستراتيجيات ذات الصلة التي ذكرتها الحكومات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات النمو الأخضر (٢٠١٣-٢٠١٨)، وكذلك السياسة الوطنية المتعلقة بالنمو الأخضر، والخطة الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر (٢٠١٣-٢٠٣٠) في تايلند؛ والاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر في فييت نام (٢٠١١-٢٠٢٠)؛ والسياسة الوطنية للنمو الأخضر، والخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالنمو الأخضر (٢٠١٣-٢٠٣٠) في كمبوديا؛ والاستراتيجيات الوطنية للتنمية في أفغانستان وكيريباس وساموا، التي تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة؛ ومخطط التنمية المستدامة في سنغافورة. وأبلغ ممثل كازاخستان عن المشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبشأن تأسيس ائتلاف للاقتصاد الأخضر وإنشاء وكالة معونة كازاخستان (KazAid). وأبلغ ممثل ملديف أن البلد حدد أهدافا للتخلص التدريجي من مركّبات الهيدروكلوروفلوروكربون وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٢٠، وأن ملديف تعتزم تحويل البلد بأكمله إلى منطقة محمية في المحيط الحيوي بحلول عام ٢٠١٧. ومن بين المبادرات الأخرى إنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة ووضع خطة العمل الوطنية لبرنامج هاريثا لانكا (Haritha Lanka) في سري لانكا. وأبرز ممثل أفغانستان الأطر السياساتية الجديدة التي وضعت في البلد من أجل تمكين التكيف مع تغير المناخ وإيجاد الوظائف المراعية للبيئة، في حين أشار ممثل أستراليا إلى أن الحكومة قد أنشأت أكبر شبكة ممثلة للمناطق البحرية المحمية، وقدمت الدعم لمصائد الأسماك الإقليمية ووضعت سياسة حضرية وطنية.

٢٤ - ووجّه ممثل الاتحاد الروسي الانتباه إلى منتدى الطاقة المقبل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، المقرر عقده في فلاديفوستوك في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وأشار ممثل فييت نام إلى الخطط التي وضعتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإنشاء مركز للنمو الأخضر. وأبرز ممثل كازاخستان برنامج شراكة الجسر الأخضر الذي سيركز مبدئيا على

البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وسيعقد في إطاره اجتماع لأصحاب المصلحة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

٢٥ - ووجّه ممثلو المجموعات الرئيسية الانتباه إلى أنشطة التوعية المحلية، وكذلك إلى بناء القدرات والشراكات.

٢٦ - وأشار ممثلو الحكومات إلى التحديات الرئيسية التالية: التلوث العابر للحدود؛ والمواد الكيميائية والنفايات؛ والمدن المستدامة؛ وأثر الصناعات القائمة على الموارد على السلامة البيئية والوئام الاجتماعي؛ والأمن الاجتماعي والاستقرار؛ وجوانب الضعف البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ وآثار تغير المناخ ومتطلبات التكيف معه؛ والحصول على الطاقة النظيفة؛ والضعف المالي، بما في ذلك الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتقدم؛ وارتفاع مستويات الديون؛ وجوانب الضعف في النظم الإيكولوجية الجبلية؛ وتمويل التنفيذ والتكنولوجيا المراعية للبيئة؛ والأطر غير المراعية لحقوق الملكية الفلكية؛ والتمييز على أساس جنساني وانخفاض مستويات إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ وحالات النزاع؛ والكوارث الطبيعية؛ وانعدام الأمن الغذائي. وتواجه البلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نموا مشاكل خاصة وتلزمها استراتيجيات تدعمها في مرحلة الانتقال، في حين تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مخاطر متعلقة بحاجتها إلى إعادة التوطين وارتفاع البطالة بين الشباب. وأبرز ممثلو المجموعات الرئيسية جملة مسائل منها: تدمير النظم الإيكولوجية الذي يزيد حدة الفقر؛ وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ وانعدام أمن مصادر الرزق؛ واستراتيجيات النمو المبنية على الصناعات الملوِّثة في أقل البلدان نموا.

٢٧ - وحدّد ممثلو الحكومات الحلول التالية: إشراك المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات والاعتماد على مؤشرات أفضل للتقدم؛ وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستكشاف التعاون الثلاثي؛ وتعميم الأخذ بالسياسات المستدامة في الاستهلاك والإنتاج؛ وتعزيز التعليم والمهارات والمعارف التقنية؛ وتبادل الدروس المستفادة في مجال الاقتصاد الأخضر واستراتيجيات النمو الأخضر، بما يشمل اتخاذها أساسا للتنويع؛ وتطبيق نُهُج مجتمعية متكاملة في الإدارة؛ وبناء القدرات لدعم إدماج القضايا البيئية في التنمية؛ ووضع خطط محددة لصياغة استراتيجية إقليمية فريدة من نوعها؛ ودراسة القطاعات ذات الأولوية في المنطقة. وأبرز ممثلو المجموعات الرئيسية ضرورة الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية والمحلية؛ وإجراء البحوث الزراعية التي تركز على المزارعين؛ والاهتمام بدور المرأة المزارعة؛ والاعتراف بالقيمة الثقافية للأراضي الزراعية؛ والحصول على الطاقة المتجددة؛ وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وتطبيق نُهُج النظم الإيكولوجية

التي تأخذ بعين الاعتبار الترابط بين البشر والطبيعة؛ ورعاية التعاون وإدارة المعارف في ما بين المدن؛ ووضع القواعد والمعايير القانونية وجعل الالتزامات المتعهد بها إزاء حقوق الإنسان أمورا غير قابلة للتفاوض؛ وتحسين سبل العيش للعمال وعائلاتهم ومنح العمال حقهم في الانضمام إلى إجراءات جماعية؛ وتحديد إجراءات انتقال عادلة للعمال؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي والحوكمة الرشيدة؛ وضمان كون التعاون مع القطاع الخاص مصحوبا بجهود لمساءلة ذلك القطاع؛ وإضفاء الطابع الرسمي على مشاركة المجتمع المدني.

٢٨ - بالنسبة لدور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أوصى ممثلو الحكومات بأن تواصل الأمانة عقد منتديات إقليمية بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وتدعم تنسيق العمليات العالمية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد الإقليمي؛ وتعزز التكامل المتماسك والمتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ وتقدم الدعم لآليات التشاور في ما يتعلق باستعراض المجالات ذات الأولوية؛ وتقوم بدور أقوى في تيسير المناقشات مع جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك المجموعات الرئيسية؛ وتستعرض التقدم المحرز وتحدد الثغرات والتحديات؛ وتجدد الالتزام السياسي؛ وتضع توصيات بشأن المسائل المواضيعية والمستجدة. وأوصي أيضا بأن تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لجهود التنمية الوطنية وبتوفير الدعم للمبادرات الوطنية الخاصة بكل بلد، وأن تقوم، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتعزيز الجهود الرامية إلى تجاوز ”خطط الناتج المحلي الإجمالي“ وأوصت المجموعات الرئيسية باتخاذ إجراءات تعاونية للمساعدة على تمويل إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

المرفق الثاني

موجز للاجتماع الجانبي المعنون "التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: بحور من الفرص"

١ - عُقد يوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ اجتماع جانبي بعنوان "التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: بحور من الفرص"، وذلك لضمان أن التنفيذ الإقليمي للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سيركز على تقديم مساهمات ملموسة وعملية في التنمية المستدامة فيما يتعلق بمسألتين رئيسيتين تهمان الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهما:

(أ) المحيطات والبحار: الفرص المتاحة للتنمية المستدامة؛

(ب) المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وخلال الاجتماع الجانبي، أشير إلى أن المحيط الهادئ هو أحد المنافع العامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومن حيث الموارد والخدمات البيئية على حد سواء، وينبغي أن تكون إدارته الفعالة مسألة ذات أولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ برمتها وبقية أنحاء العالم.

٣ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية انعدام المساواة والتفاوت من الناحية الاقتصادية، ولكونها عرضة لتدهور البيئة وتغير المناخ وآثارهما التي يخرج معظمها تماما عن نطاق سيطرة هذه الدول. وقد جرى الكثير من النقاش منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[أ] في عام ١٩٩٢، وكذلك في سياق عمليات أخرى، مثل برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[ب] والمبادرة العلمية للألفية التي يقوم بها البنك الدولي، ولكن لم يتضح بعد عدد النتائج العملية التي أنجزت ومقدار العمل الذي يتم الاضطلاع به بالفعل. وعلى الرغم من أن الاستمرار في

(أ) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، والمرفقين الأول والثاني.

(ب) انظر تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل- ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبين)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

المناقشات بشأن المنتدى السياسي رفيع المستوى مثلا يبدو مثيرا للاهتمام، إلا أنه قد لا يؤدي إلى نتائج حقيقية وملموسة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤ - ومن الضروري عدم الاقتصار على مناقشة نواحي الضعف، بل تناول الفرص المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية لدى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أي انتهاز الفرص المتاحة بسبب كون الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحقيقة ''دولاً نامية تقع في محيطات كبيرة''. وفي هذا السياق، من المهم أن تدير الدول الجزرية الصغيرة موارد محيطاتها على نحو فعال وتقوم بتنظيمها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[ج]، بحيث تخضع الأمم النائية المعتمدة على صيد الأسماك للمساءلة عن استخدامها لتلك المنفعة العامة العالمية.

٥ - ويمكن القول إن القضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية قد تمت تغطيتها بشكل جيد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، غير أن السؤال عن مقدار العمل المنجز لا يزال مطروحا. ولا تمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مجموعة متجانسة. ويجب مراعاة احتياجات وسياق كل بلد منها عند تصميم مبادرات التنمية المستدامة. ولا يجب توحيد الاحتياجات والفرص لهذه الدول.

٦ - ويجب أن تكون الأولوية للحلول العملية. فتغير المناخ يزيد بالفعل من هشاشة المجتمعات المحلية الساحلية، ولا يتوقف أثره الضار عند بلدان الجزر المرجانية بل يمتد كذلك إلى بلدان أكبر.

٧ - ويجب اعتماد طرائق جديدة وفعالة للتعاون تتجاوز العلاقات التقليدية مع الشركاء في التنمية. ويتواصل تطور الشراكات العملية، مثل مبادرة النطاق الأوقيانوسي في المحيط الهادئ (Pacific Oceanscape)، ويزداد الاقتناع بضرورة بذل التضحيات في تحقيق التوازن بين أهداف التنمية من جانب ومبادئ التنمية المستدامة من جانب آخر. وتبين مبادرة النطاق الأوقيانوسي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ملتزمة بالقيام بدورها في الإدارة المستدامة للمحيطات والبحار. وقد قامت بعض الدول، مثل أستراليا وجزر كوك، بمبادرات جريئة للحفاظ على أجزاء كبيرة من بيئة المحيطات.

٨ - وفي ضوء ذلك، أشير إلى أن التنمية المستدامة يجب أن تبدأ على الصعيد الوطني. وفي ما يتعلق بمسائل من قبيل تراخيص صيد الأسماك، هناك حاجة إلى مواصلة التركيز على القوة الكامنة في الموقف الموحد. ويجب تحديد المسائل ذات الأولوية التي تحقق صالح الجميع في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية.

(ج) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣، الرقم ٣١٣٦٣.

٩ - وأشير خلال الاجتماع الجانبي إلى أن كيريباس وجزر سليمان ستقدمان مشروع قرار إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها التاسعة والستين بشأن ''اقتصاد المحيطات''، وكيفية مساهمة هذا الاقتصاد في التنمية المستدامة.

١٠ - وأوردت الأمانة قائمة الأهداف الأربعة التالية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالجزر الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤:

(أ) تقييم الأداء في ما يتعلق ببرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس والعمليات ذات الصلة، وتحديد الدروس المستفادة والثغرات المتبقية؛

(ب) السعي إلى الحصول على التزامات سياسية جديدة لمعالجة الاحتياجات الخاصة وأوجه الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد إجراءات عملية لمواصلة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ؛

(ج) التعرف على التحديات والفرص في مجال التنمية المستدامة، الجديدة منها والناشئة، وسبل التعامل معها؛

(د) تحديد الأولويات في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لكي يتم النظر فيها وصياغتها كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١ - وقطعت الأعمال التحضيرية الوطنية شوطا كبيرا في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، وتم اختيار فيجي لاستضافة الاجتماع التحضيري لمنطقة المحيط الهادئ في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتأخذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ زمام المبادرة في تجميع الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمر الدولي الثالث اعتمادا على التقارير القطرية الوطنية، التي دعم إعدادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة.

١٢ - وأُبرِزت في الاجتماع الجانبي أهمية الشراكة مع المجتمع المدني. وتتيح الشراكات الأخرى، مثل تلك التي تعمل على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة المحيط الهادئ، فرصا كبيرة لمنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية. ولكن يجب ألا تكون الشراكات ذات طابع تمويلي حصرا، ويجب أن تتجاوز نطاق العلاقة التقليدية مع المانحين.

١٣ - ولدى النظر في الفرص التي يراد دعمها عن طريق عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مثل تقييم رأس المال الطبيعي في سياق الاقتصاد الأخضر، ينبغي تجنب تحويل الطبيعة إلى سلعة. وأُبرزت أيضا أهمية سلامة النماذج المستخدمة لتقييم الأصول الطبيعية.

١٤ - وفيما يتعلق بإدارة المحيط الهادئ، ذُكِرت أهمية الإدارة الفعالة للمحيطات، بما في ذلك مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك وضع نهج يتناول مسائل من قبيل تخصيب المحيطات، والتعدين في قاع البحار والهندسة الجيولوجية.

١٥ - وقد تحققت في آسيا والمحيط الهادئ إنجازات كثيرة يجب الاستفادة منها في المستقبل، بما في ذلك استعراض استراتيجية موريشيوس للتنفيذ بعد مضي خمس سنوات، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلا عن المبادرات الأحدث عهدا، مثل توافق آراء ديلي الذي اعتمدته مجموعة الدول الهشة السبع في المؤتمر الدولي الذي عقد في ديلي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.